المستقبل
AL-MUSTAQBAL
الخميس 26-08-2010 العدد 3752

حرصاً على حماية عملياتها الداخلية والخارجية من اختراقات محتملة

المصارف ضمن استراتيجية تحصين أمن شبكات الاتصال

حيدر الحسيني

يكتسب القطاع المصرفي أهمية كبرى في لبنان، نظراً لحجمه الذي يفوق حجم الاقتصاد الوطني بأكثر من ٣ أضعاف، وباعتباره المصدر الأول لتمويل احتياجات الدولة والقطاع الخاص على السواء. والحرص على هذا القطاع الحيوي يستدعي بالضرورة السؤال عن مستوى الأمان الذي يحصّن الشبكة المعلوماتية لديه، في ظل الخروقات الحاصلة في شبكات الاتصالات الخلوية والثابتة، والحملة التي تعدها السلطات لمكافحة استخدامات الإنترنت التجاري غير المرخّص أو اللاشرعي.

وفي هذا السياق، أكد لـ«المستقبل» رئيس «الهيئة المنظمة للاتصالات» بالإنابة، عماد حب الله، أن التوصيات التي وضعتها الهيئة على ضوء وثيقة «متطلبات أمان شبكات الاتصالات في لبنان»، تتطرق إلى أمن شبكات المصارف، بحيث تكون واحدة من القضايا التي ستبدأ البحث عن كيفية تعزيز حمايتها. ومعلوم أن عمليات المصارف التجارية الإلكترونية في لبنان، كما في غيره من الدول، تتم على نوعين: الأول عمليات داخلية ضمن البلد، والثاني عمليات خارجية ضمن شبكات خاصة تربط المؤسسات المصرفية من جهة، أو عبر نشاطات فردية من خلال شبكة الإنترنت.

والنوع الثاني هو الذي سيكون محط تركيز في إستراتيجية السلطات اللبنانية، بما يضمن تحصين تدفق المعلومات من أي خرق محتمل، علماً أن وثيقة الهيئة المنظمة تقترح مجموعة توصيات فورية، تدعو إلى تطبيقها في شركتي الخلوي، «ألفا» و«أم.تي.سي»، لإزالة مخاطر الخروقات الأمنية المحتملة والاعتداءات، وحماية المعلومات الشخصية للمواطنين والمشتركين والمستخدمين، فضلاً عن اعتماد إجراءات أمان وتحكم جديدة تُطبّق على كافة مقدّمي خدمات الاتصالات في لبنان، بما يشمل وزارة الاتصالات وهيئة «أوجيرو» وشركات الإنترنت ونقل المعلومات. وعلى هذا الصعيد، قد تستفيد السلطات من التعاون مع شركات المعلوماتية المتخصصة التي تقدم حلولاً للمصارف، لا سيما ما يتعلق منها بأنظمة التحويل والربط بين فروع المصارف المحلية والخارجية ومع شبكات الصرافات الآلية للمصارف الأجنبية المراسلة.

وفي سياق تعزيز الأمن المصرفي، تدعو الهيئة المنظمة مودعي المصارف إلى جملة من التدابير الاحترازية لتعزيز حماية بياناتهم، ومن أهمها: إيداع بطاقات الائتمان بعيداً من مكان كلمات السر التابعة لها، وتغيير كلمات السر المستخدمة دورياً، وعدم استعمال كلمات سرّ بديهية، مثل اسم الزوجة أو الابن وما إلى ذلك.

معلوم أن النظام المصرفي اللبناني استطاع تفادي تداعيات الأزمة المالية العالمية بتضافر جهود حاكمية مصرف لبنان وإدارات المصارف ولجنة الرقابة عليها، وتمكّن من اجتذاب مبالغ ضخمة من السيولة في عز الأزمة، وهو يشهد منذ أعوام ورشة عمل مستمرة لتعزيز متانته المالية ومكانته على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي إطار أمن الحسابات المصرفية، اعتمد لبنان مطلع العام الجاري الهوية المصرفية (IBAN)، واعتباراً من أول تموز (يوليو) الفائت لم يعد بإمكان المصارف اللبنانية استقبال أي تحويل بدون هذه الهوية، التي هي عبارة عن رقم مكوّن من ٢٨ رمزاً وخاص بكل حساب مصرفي في العالم، ويُستخدم للتأكد من وصول التحويلات إلى أصحابها بدون أخطاء.

وقد ألزم التعميم ١٢٠ الصادر عن المصرف المركزي المصارف اللبنانية بتعديل برامجها المعلوماتية الإلكترونية، للتمكن من إصدار رقم الهوية المصرفية، وتدقيقه، بهدف استعماله في عمليات التحويلات المصرفية محلياً وخارجياً.

ويندرج هذا الإجراء اللبناني المهم في سياق دراسة أعدتها «ديلويت» عن القطاع المصرفي في الشرق الأوسط، وخلصت إلى أن تطور الجريمة الإلكترونية وتقنيات اختراق الشبكات، دفعت بأهمّ المؤسسات المالية لوضع حماية الحسابات وهويات الزبائن على رأس أولوياتها فاتخذت قرارات باستثمار مبالغ كبيرة في أدوات حماية إدارة الهوية والتواصل مع الشبكة.

وعقب الأمين العام لجمعية مصارف لبنان مكرم صادر، في اتصال مع «المستقبل»، بالقول إن «المصارف اللبنانية تتبع المعايير والقواعد المعتمدة في كل مصارف العالم بالنسبة لأمن شبكاتها المعلوماتية»، مشيراً في هذا الإطار إلى أهمية الجهود التي يبذلها مصرف لبنان ولجنة الرقابة. وأوضح أن المصارف لديها شبكاتها العالمية الخاصة، كما هي الحال مثلاً بالنسبة لأنظمة السفر التي تسيّر عمل شركات الطيران المدني في العالم.

وقد حمل تقرير «ديلويت» إشارة إلى لبنان بقوله إن «بعض المصارف المركزيّة في المنطقة يتّخذ خطوات لنشر توجيهات حول أمن المعلومات للمصارف والهيئات المالية»، مضيفاً أن «منطقة الشرق الأوسط تستجيب بسرعة لأهمّ قضايا التكنولوجيا والأمن».

لكن التقرير أشار إلى ناحية تشريعية مهمة، بقوله إن «مناطق أخرى في العالم تتمتّع بقوانين خاصة بالأمن المعلوماتي»، في حين أن «منطقة الشرق الأوسط لا تزال بحاجة إلى قوانين تنظيمية في هذا المجال». وهذا أمر يتعين على السلطات المالية والنقدية والمصرفية في لبنان تداركه، ولعل جهد وزارة الاتصالات والهيئة المنظمة يكون مكملاً على هذا الصعيد، علماً أن هذا التوجه يفترض بحسب «ديلويت» الاستثمار بقوة في هذا المجال».

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"